



محضر الاجتماع السادس عن بعد
للجنة الرقابة على أهداف التنمية المستدامة للمنظمة

25 و26 و27 يناير 2022

محضر الاجتماع السادس عن بعد
لجنة الرقابة على أهداف التنمية المستدامة للمنظمة

25 و26 و27 يناير 2022

عقدت لجنة الرقابة على أهداف التنمية المستدامة للمنظمة بدعوة من معالي الأمين العام للمنظمة اجتماعها السادس عن بعد أيام من 25 إلى 27 يناير 2022، في إطار أعمال اللجان التمهيدية السابقة للاجتماع المجلس التنفيذي للمنظمة.
وقد شارك ممثلو الأجهزة الأعضاء التالي ذكرهم في الاجتماع:

دولة الكويت/ ديوان المحاسبة

رئيس اللجنة

- السيد/ عبد الله علي الشيتان

جمهورية مصر العربية/ الجهاز المركزي للمحاسبات

نائب رئيس اللجنة

- السيد/ عاصم لطفي لوقا

الأمانة العامة للمنظمة العربية للأجهزة العليا للرقابة

مقرر اللجنة

- السيد/ حسام الدين القزي

ديوان المحاسبة بالمملكة الأردنية الهاشمية

عضو

- السيد/ ابراهيم الشوابكة

عضو

- السيدة/ رانية ملكاوي

الجمهورية التونسية/ محكمة المحاسبات

عضو

- السيدة/ شريفة قويدر

جمهورية العراق / ديوان الرقابة المالية الاتحادي

عضو

- السيد/ حسنين مهدي فاضل مهدي العبيدي

عضو

- السيد/ حيدر يوسف خلخال

عضو

- السيد/ قبصر غازي زغير الساعدي

عضو

- السيد/ أياد عزيز صالح الجميلي

سلطنة عمان/جهاز الرقابة المالية والإدارية للدولة

- السيد/ محمد بن حمدان بن سعيد الجابري عضو
- السيد/ صالح بن علي الهنائي عضو

دولة قطر/ ديوان المحاسبة بدولة قطر

- السيد/علي محمد النعمة عضو

دولة الكويت/ ديوان المحاسبة

- السيدة/ طيبة يوسف الهاجري عضو

ديوان المحاسبة بالجمهورية اللبنانية

- السيد/ عمر الدغيلي عضو

جمهورية مصر العربية/ الجهاز المركزي للمحاسبات

- السيد/ خالد محمد علي البسيوني عضو
- السيد/ محمد السيد محمد أبو زيد عضو
- السيدة/ داليا رضا مصطفى الهببتي عضو
- السيدة/ سارة جميل مسعد عضو

الأمانة العامة للمنظمة العربية للأجهزة العليا للرقابة

- السيد/المنجي الحمامي عضو
- السيد/ مروان الحناشي عضو

الجمهورية الإسلامية الموريتانية/ محكمة الحسابات

- السيد/ اللا ولد محمد عمر عضو

ولم يشارك ممثل ديوان المحاسبة بالجمهورية اللبنانية باليومين الثاني والثالث للاجتماع.
وقد شارك في الاجتماع الأستاذ/ عبد الحكيم بالأزرق، ممثل مبادرة الانتوساي للتنمية (الأي-دي-أي).

وقد افتتح السيد/ عبد الله علي الشيتان، (رئيس اللجنة) الاجتماع، حيث رحب بأعضاء اللجنة وذكر بالمواضيع التي سيتم النظر فيها خلال الاجتماع. وباشرت اللجنة على إثر ذلك أعمالها وفق البنود الواردة بجدول الأعمال.

البند الأول: إقرار مشروع جدول الأعمال

استعرض السيد/ حسام الدين القزي (مقرر اللجنة) مشروع جدول الأعمال، وفقا للتالي:
البند الأول: عرض وإقرار مشروع جدول الأعمال.

البند الثاني: النظر في تقدم تنفيذ الأنشطة التي تضمنتها مذكرة مفاهيم تنفيذ برنامج الرقابة على الهدف 4: التعليم الجيد

البند الثالث: النظر في مدى التقدم في انجاز الخطة التشغيلية لعام 2021 وأنشطة خطة عمل 2020 التي برمج استكمالها في 2021

البند الرابع: النظر في إعداد تقرير النشاط لعام 2021

البند الخامس: النظر في نتائج مشاركة المنظمة في ورشة العمل الإقليمية الخامسة حول الاستعراضات الوطنية الطوعية في المنطقة العربية

البند السادس: إعداد الخطة التشغيلية لعام 2022

البند السابع: توزيع الأعمال بين أعضاء اللجنة وتكوين فرق عمل في الغرض

البند الثامن: النظر في مشاركة المنظمة بنشاط فريق عمل الرقابة البيئية للإنتوساي

البند التاسع: النظر في نتائج مشاركة ممثل اللجنة في فريق العمل الذي كلف بإعداد المخطط الاستراتيجي 2023-2028

البند العاشر: ما يستجد من أعمال

البند الحادي عشر: تحديد موعد انعقاد الاجتماع القادم

وطلب من السادة أعضاء اللجنة تقديم المقترحات أو التعديلات التي يرونها مناسبة، وأشار ممثل الأمانة العامة إلى تضمن البند ما يستجد من أعمال موضوعين يتعلق الأول بالمشاركة في الجلسة المتخصصة ضمن منتدى الاسكوا للتنمية المستدامة لعام 2022 والثاني بالمشاركة في الجلسة المتعلقة بالنظم الإحصائية ضمن نفس المنتدى واقترح إعادة ترتيبه كبند رابع.

وقد تمّ على هذا الأساس إقرار ترتيب وتنسيق بنود جدول الأعمال ليشتمل على 11 بنداً وتمّ إقراره من قبل جميع أعضاء اللجنة وفقاً للتالي:

البند الأول: عرض وإقرار مشروع جدول الأعمال.

البند الثاني: النظر في تقدم تنفيذ الأنشطة التي تضمنتها مذكرة مفاهيم تنفيذ برنامج الرقابة على الهدف 4: التعليم الجيد

البند الثالث: النظر في مدى التقدم في انجاز الخطة التشغيلية لعام 2021 وأنشطة خطة عمل 2020 التي برمج استكمالها في 2021

البند الرابع: النظر في مشاركة المنظمة في منتدى الاسكوا للتنمية المستدامة لعام 2022

البند الخامس: النظر في إعداد تقرير النشاط لعام 2021

البند السادس: النظر في نتائج مشاركة المنظمة في ورشة العمل الإقليمية الخامسة حول الاستعراضات الوطنية الطوعية في المنطقة العربية

البند السابع: إعداد الخطة التشغيلية لعام 2022

البند الثامن: توزيع الأعمال بين أعضاء اللجنة وتكوين فرق عمل في الغرض

البند التاسع: النظر في مشاركة المنظمة بنشاط فريق عمل الرقابة البيئية للإنتوساي

البند العاشر: النظر في نتائج مشاركة ممثل اللجنة في فريق العمل الذي كلف بإعداد المخطط الاستراتيجي 2023-2028

البند الحادي عشر: تحديد موعد انعقاد الاجتماع القادم

البند الثاني: النظر في تقدم تنفيذ الأنشطة التي تضمنتها مذكرة مفاهيم تنفيذ برنامج الرقابة على الهدف 4: التعليم الجيد

ذُكر رئيس اللجنة بمصادقة المجلس التنفيذي خلال اجتماعه الثاني والستين الذي عقد خلال شهر يوليو 2021 عبر القرار رقم 2021/315 م.ت (62) على اعتماد مذكرة المفاهيم حول ورشة التدريب والرقابة التعاونية ووافقت على تكليف ديوان المحاسبة بدولة الكويت بمهمة الاشراف والتنسيق لورشة التدريب ومهمة الرقابة التعاونية.

وتنفيذا لهذا القرار، نسقت الأمانة العامة مع ديوان المحاسبة بدولة الكويت ومع كل من المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) ودعوتهما للمشاركة في الورشة المبرمجة. وسيتم تنفيذ الورشة من قبل ديوان المحاسبة بدولة الكويت عن بعد خلال الفترة من 20 الى 24 فبراير 2022.

وقد أوضح رئيس اللجنة خلال الاجتماع إلى أنّ اشراف ديوان المحاسبة بدولة الكويت يقتصر على الورشة التدريبية وهو ما سبق التأكيد عليه من قبل رئيس اللجنة وأشار إليه رئيس الديوان خلال اجتماع المجلس التنفيذي الثاني والستين. واقترحت الأمانة العامة مخاطبة بقية الأجهزة الأعضاء باللجنة لإبداء مدى الرغبة في التكفل بمهمة الاشراف والتنسيق على مهمة الرقابة التعاونية.

وبعد النقاش والمداولة، اتفق أعضاء اللجنة على عدم الاقتصار على مخاطبة الأجهزة الأعضاء باللجنة، وقررت اللجنة مخاطبة الأجهزة الأعضاء بالمنظمة لتعيين جهاز يتولى التنسيق والإشراف على مهمة الرقابة التعاونية على الهدف الفرعي للتنمية المستدامة 4-1. وتوصي اللجنة بعرض الاختيار على المجلس التنفيذي للمصادقة عليه خلال اجتماعه القادم.

البند الثالث: النظر في مدى التقدم في انجاز الخطة التشغيلية لعام 2021 و أنشطة خطة عمل 2020 التي برمج استكمالها في 2021

ذُكر رئيس اللجنة بمصادقة المجلس التنفيذي للمنظمة من خلال قراره رقم 2021/315 م.ت (62) على الخطة التشغيلية لسنة 2021 وعلى توزيع الأعمال بين الأعضاء.

وقد تمّ النظر في مدى التقدّم في كل نشاط من الأنشطة المدرجة بالخطة المذكورة وقد تمّت متابعة التقدّم في تنفيذ المشاريع والأنشطة وتضمين النتائج بالمرفق رقم 1.

وبالنسبة للنشاط الثالث من الخطة الاستثنائية المصادق عليها خلال الاجتماع الثاني للجنة، والمتمثل في تنظيم "وبيينار حول المعيار (إيساي 1620) المتعلق بالاستعانة بخبير من خلال تقديم الجانب النظري للمعيار وتقاسم تجارب الأجهزة في مجال الاستعانة بخبراء وخاصة في قطاع الصحة"، فقد تولى جهاز الرقابة المالية والإدارية للدولة بسلطنة عمان إعداد مذكرة توضيحية تمّ تعميمها على أعضاء اللجنة بتاريخ 2021-06-22 لإبداء الرأي، وقد تلقت الأمانة العامة في ذلك ملاحظات من الأجهزة الأعضاء في كل من العراق ومصر وقامت بتحويلها إلى الجهاز المكلف بتنفيذ النشاط، وقد بين أنه سيتم تعديل المذكرة التوضيحية و تعميمها على الأجهزة مع طلب المشاركة عبر تقديم تجاربهم وتحديد البرنامج المفصل للوبيينار على أن يتم تنظيم الوبيينار خلال النصف الأول من عام 2022.

وبعد ذلك تمت إحالة الكلمة للأستاذ عبد الحكيم بالأزرق، ممثل مبادرة تنمية الانتوساي (الأي-دي-أي)، للحديث عن التقدّم في تنفيذ برنامج الأي-دي-أي المتعلق بالرقابة على الغاية 3-د من أهداف التنمية المستدامة، حيث تمّ تدريب 10 فرق من الأجهزة العربية على الرقابة على أهداف التنمية المستدامة عموماً والغاية 3-د تحديداً. ويتم التركيز حالياً على مرحلة تنفيذ المهمة الرقابية والتي انطلقت منذ نهاية سنة 2021، كما تمّت مراجعة خطط الرقابة للفرق المشاركة. ومن المتوقع أن يتم الانتهاء من إعداد مسودة التقارير خلال شهر مايو 2022 ومراجعتها. وسيتم على إثر ذلك تدريب فريق لرقابة الجودة كما سيتم العمل على مساعدة الفرق في متابعة تنفيذ التوصيات المدرجة بالتقارير وفي إعداد محفظة مواضيع جديدة في إطار الرقابة على أهداف التنمية المستدامة.

وبعد المداولة، صادق أعضاء اللجنة على نتائج أعمالها.

وتوصي اللجنة بعرض نتائج تنفيذ الخطة التشغيلية لعام 2021 على المجلس التنفيذي في

اجتماعه القادم للمصادقة عليها.

البند الرابع: النظر في مشاركة المنظمة في منتدى الاسكوا للتنمية المستدامة لعام 2022

بعد التذكير بإضافة هذا البند إلى جدول الأعمال عند النظر في البند الأول، تولى السيد رئيس اللجنة عرض النشاطين المزمع المشاركة فيهما ضمن منتدى الاسكوا للتنمية المستدامة لعام 2022 واستعرض في البداية المشاركة في الجلسة المتخصصة ضمن منتدى الاسكوا للتنمية المستدامة لعام 2022. حيث في إطار تفعيل مذكرة التفاهم بين المنظمة العربية والاسكوا، ولتنفيذ النشاط 1.ب من خطة العمل المنبثقة عنها، عقد ممثلون عن الأمانة العامة اجتماعاً مع ممثلي منظمة الاسكوا بتاريخ 9 ديسمبر 2021 لتباحث الجلسة المتخصصة للأجهزة العليا للرقابة بالمنطقة العربية ضمن المنتدى السنوي للاسكوا لسنة 2022 الذي سيعقد خلال الفترة من 15 إلى 17 آذار/مارس 2022 حيث تمّ اختيار "إعادة البناء بشكل أفضل بعد جائحة كوفيد-19 مع النهوض بالتنفيذ الكامل لخطة التنمية المستدامة لعام 2030" كموضوع له.

وقد تمّ الاتفاق على أن تتمحور الجلسة حول العناصر التالية:

- التحديات التي واجهتها الأجهزة الرقابية العربية قبل وأثناء الجائحة والحلول/ الإصلاحات للتغلب عليها .
- الفرص المستقبلية للأجهزة الرقابية لدعم تحقيق أجندة 2030.
- الدروس المستفادة والإجراءات ذات الأولوية لتعزيز دور الأجهزة العليا للرقابة واستعدادها للوفاء بولايتها المتمثلة في تعزيز الشفافية والمساءلة في حالات الأزمات ودعم التعافي الأكثر احتراماً للبيئة وشمولاً وأكثر مرونة.

وقد تم عقد اجتماع تنسيقي ثان مع ممثلي الاسكوا تم الاتفاق خلاله على تخصيص مداخلتين للمنظمة العربية والأجهزة الأعضاء، حيث سيقدّم ممثل عن المنظمة (أحد أعضاء لجنة الرقابة على أهداف التنمية المستدامة أو ممثل عن الأمانة العامة) نتائج الاستبيان الذي سيتم اعداده وتوزيعه في الغرض (لمدة 5 إلى 7 دقائق)، فيما سيشارك ممثل أحد الأجهزة الأعضاء في حلقة النقاش حول المسائل السابق ذكرها.

ولإعداد مشاركة المنظمة في المنتدى، اقترحت الأمانة العامة على اللجنة:

- تعيين من سيضطلع بإعداد الاستبيان وتحليل نتائجه وعرضه في المنتدى

-المنهجية الآتية لاختيار الجهاز المشارك في الجلسة:

* تنقيط الأجهزة حسب تغطيتها لمتطلبات الأسئلة الواردة في الاستبيان

* ترتيب الأجهزة تنازلياً حسب النقاط المتحصل عليها، مع تنقيط الأجهزة التي تعاونت مع أصحاب

المصلحة (حكومة، برلمان، مجتمع مدني، الخ) لتجاوز تأثيرات الجائحة على نشاطها

* في حال التساوي في النقاط، يتم اعطاء الأولوية للجهاز الذي أمدّ الأمانة بإجابته على الاستبيان

في أسرع وقت

وطلب السيد رئيس اللجنة من الأعضاء التعبير عن رغبتهم في تمثيل المنظمة في هذه الجلسة، وقد أبدى الجهاز المركزي للمحاسبات بجمهورية مصر العربية استعداده للتكفل بهذه المهمة، حيث تمّ الاتفاق على أن يتولى إعداد الاستبيان وفق الأسئلة المذكورة أعلاه ومدّ الأمانة العامة بها في أجل أقصاه يوم 01 فبراير 2022 ليتم تعميمه على الأجهزة الأعضاء باللجنة لإبداء الرأي، ويتم بعد ذلك تعميم الاستبيان على الأجهزة الأعضاء للمنظمة للإجابة في أجل 10 أيام إلى أسبوعين.

كما صادقت اللجنة على منهجية اختيار الجهاز الذي سيتولى المشاركة في حلقة النقاش ضمن الجلسة المتخصصة.

كما عرض السيد رئيس اللجنة موضوع المشاركة في الجلسة المتعلقة بالنظم الإحصائية ضمن منتدى الاسكوا للتنمية المستدامة لعام 2022. حيث في نفس إطار خطة العمل المرفقة للاتفاقية المبرمة مع الاسكوا، تمّ إدراج النشاط 2.أ "تفعيل التوصية الصادرة عن المنتدى العربي للتنمية المستدامة لعام 2021 والداعية إلى "إدراك أصحاب المصلحة بما في ذلك أجهزة الدولة ومنظمات المجتمع المدني وغيرهم، لأهمية وفاعلية دور أجهزة الرقابة واستعداد تلك الأطراف على التعاون معها من خلال توفير البيانات

والمعلومات اللازمة لتسهيل القيام بأعمال التدقيق والمتابعة الفاعلة لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة"، من خلال تنظيم حدث إقليمي خاص أو جلسة عامة خلال المنتدى العربي للتنمية المستدامة 2022 يجمع بين الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة والبرلمانيين والأجهزة الوطنية للإحصاء والمجتمع المدني والأكاديميين للبحث في موضوع توافر البيانات الخاصة بأهداف التنمية المستدامة في المنطقة العربية والأدوات المتاحة للتدقيق الكمي، مع تسليط الضوء على تجارب بعض الدول العربية وغيرها من الممارسات الواعدة". وذلك قصد تنفيذه خلال شهر آذار/مارس - نيسان/إبريل 2022. وتمّ الاتفاق على مشاركة المنظمة خلال الجلسة المتعلقة بالإحصاء خلال منتدى الاسكوا 2022.

وقد أوضح ممثلو الاسكوا بأنّ المنتظر من الجهاز في هذه الجلسة (مداخلة من 5 إلى 7 دقائق) يتمثل في توضيح الإشكاليات الفعلية التي تواجهها الأجهزة في تجميع المعطيات من حيث توفرها وجودتها، إضافة إلى تحديد حاجياتها من المعطيات وخصوصاً فيما يتعلق بالتعدادات السكانية.

واقترحت الأمانة العامة اعتماد المنهجية الآتية لاختيار الجهاز الذي سيتولى المشاركة في هذه الجلسة:

- تعميم دعوة للمشاركة على جميع الأجهزة.
- اختيار أول جهاز يعبر عن رغبته في المشاركة.

وصادقت اللجنة على منهجية اختيار الجهاز الذي سيتولى المشاركة في هذه الجلسة.

وتوصي اللجنة المجلس التنفيذي بالمصادقة على التمثي المعتمد من طرف اللجنة في المشاركة في أنشطة منتدى الاسكوا للتنمية المستدامة لعام 2022.

البند الخامس: النظر في إعداد تقرير النشاط لعام 2021:

ذكر السيد رئيس اللجنة بفحوى المادة 26 من النظام الاساسي للمنظمة والتي نصت على أن تقوم كل لجنة برفع تقرير دوري عن نتائج أعمالها لكل من الأمانة العامة والمجلس التنفيذي، وفقاً لما هو محدد في البرنامج الزمني المعتمد.

وبعد عرض الموضوع على أعضاء اللجنة، أبدت ممثلة محكمة المحاسبات التونسية استعدادها لإعداد التقرير المذكور لعام 2021، ووافق أعضاء اللجنة على التعيين.

وتوصي اللجنة بعرض تقرير نشاطها لعام 2021 على المجلس التنفيذي في اجتماعه القادم للمصادقة عليه.

البند السادس: النظر في نتائج مشاركة المنظمة في ورشة العمل الإقليمية الخامسة حول الاستعراضات الوطنية الطوعية في المنطقة العربية:

استعرض السيد رئيس اللجنة، الإطار العام للمشاركة، حيث في إطار تنفيذ مذكرة التفاهم المبرمة بين الإسكوا والأرابوساي، وخطة العمل المتفق عليها ولا سيما النشاط 3.أ من الخطة، شاركت المنظمة العربية خلال يومي 20 و 21 تشرين الأول/ أكتوبر 2021 في ورشة العمل الإقليمية الخامسة حول الاستعراضات الوطنية الطوعية في المنطقة العربية الذي يتم تنظيمها من قبل لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) بالتعاون مع جامعة الدول العربية وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الأمم المتحدة (DESA)، حيث تم تخصيص الجلسة الخامسة من الورشة وعنوانها "تعزيز المساءلة: الأجهزة العليا للرقابة ودورها في عملية الاستعراض الوطني الطوعي" لبيان مساهمة الأجهزة العربية في تحقيق أجندة الأمم المتحدة 2030 بالمنطقة.

حيث تلقت الأمانة العامة دعوة للمشاركة في الورشة وتم التنسيق مع السيد رئيس اللجنة للاتفاق على المنهجية المعتمدة لتحديد المشاركين، وقد تم انتهاج الخطوات الآتية:

1- تسمية السيد رئيس الفريق الأول بلجنة الرقابة على أهداف التنمية المستدامة، المكلف بالنشاط المتعلق بالاستعراضات الطوعية أو من يختاره من الفريق ممثلاً عن الأرابوساي لتقديم لمحة عامة حول دور الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة في متابعة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة مع التركيز على دورها المتعلق بالتقارير الوطنية الطوعية.

2- تكليف السيد رئيس الفريق الثاني بلجنة الرقابة على أهداف التنمية المستدامة بتحديد 2-3 تجارب وطنية ناجحة للعرض خلال الجلسة، مع إعطاء الأولوية للدول التي بدأت أجهزة الرقابة فيها بالتفاعل مع عملية إعداد ومتابعة التقارير الوطنية الطوعية، ومع إمكانية أن تكون واحدة من هذه التجارب من خارج المنطقة العربية.

3- تكليف الأمانة بدعوة الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة الأعضاء في المنظمة للمشاركة في الورشة. وقد افتتح معالي الأمين العام للأرابوساي الجلسة ثمّ قدّم الأستاذ محمد الجابري، عضو اللجنة دور الأجهزة العربية في الرقابة على أهداف التنمية المستدامة. كما تولى كل من الأستاذ علي الهزيم (مدقق رئيسي بديوان المحاسبة لدولة الكويت) والدكتور علي خضير سمير (مدير قسم الدراسات بديوان الرقابة المالية الاتحادي بجمهورية العراق) والأستاذ عاصم لطفي لوقا (رئيس قطاع بالجهاز المركزي للمحاسبات لجمهورية مصر العربية) تقديم قصص نجاح أجهزتهم في المجال.

وتضمّن التقرير حول هذه المشاركة (مرفق رقم 2) نقاشات وتوصيات في ما يلي ملخصها:

- التأكيد على أهمية دور أجهزة الرقابة والأربوساي في عملية الاستعراض الوطني الطوعي ليس فقط كمراقب وإنما كشريك استراتيجي يوفر التوجيهات والملاحظات التي تساعد المعنيين في عملية إعداد التقارير،

- مراجعة التقارير بصورة غير مباشرة للتأكد من البيانات وتوثيقها.

- أن تصدر الأمم المتحدة توصيات حول تعزيز دور أجهزة الرقابة في عملية الاستعراض،

- تطبيق الرقابة على المؤشرات وليس فقط على مسار إعداد الاستعراض.

وتوصي اللجنة بعرض المنهجية التي تم اعتمادها لاختيار المشاركين ونتائج المشاركة

والتوصيات المنبثقة عنها على أنظار المجلس التنفيذي للمصادقة عليها.

البند السابع: إعداد الخطة التشغيلية لعام 2022

استعرض مقرر اللجنة التوزيع السنوي لبرامج الأولويات الفرعية للأولوية الأولى للجنة الرقابة على أهداف التنمية المستدامة 2020-2022 والذي تم اعتماده من المجلس التنفيذي للمنظمة عبر القرار رقم 2020/300 م.ت (61)، كما تولى التذكير بالأنشطة المبرمجة والتي لم يستكمل انجازها بعد خلال سنة 2021.

وقد تمّ ضمن هذه الخطة التشغيلية إعادة توزيع للأنشطة بتحويل جزء منها كان من المبرمج انجازها خلال سنة 2021 إلى سنة 2022، وقد تولى أعضاء اللجنة إعداد الخطة التشغيلية لسنة 2022 وفق النموذج المقترح من لجنة التخطيط الاستراتيجي والمصادق عليه مع إدراج مؤشرات انجاز تفصيلية لكل نشاط (مرفق رقم 3).

وقد تمّ النقاش حول المشروع "1-3-7. تنظيم منتدى دولي حول التجارب الرائدة والممارسات الجيدة في مجال الرقابة على أهداف التنمية المستدامة"، حيث صادق المجلس التنفيذي ضمن قراره رقم 2021/315 م.ت (62) على مذكرة المفاهيم المعروضة حول المنتدى، لكن لم يتم تحديد الجهة المكلفة بتنفيذ المشروع.

وقد اتفق أعضاء اللجنة في هذا الخصوص على مخاطبة الأجهزة الأعضاء بالمنظمة للتعبير عن رغبتهم في استضافة المنتدى وعرض المقترح على المجلس التنفيذي للمصادقة عليه.

وتوصي اللجنة المجلس التنفيذي بتعيين الجهاز الذي سيتولى تنظيم المنتدى الدولي حول

التجارب الرائدة والممارسات الجيدة في مجال الرقابة على أهداف التنمية المستدامة.

كما توصي اللجنة بعرض خطتها التشغيلية لعام 2022 على أنظار المجلس التنفيذي في

اجتماعه القادم للمصادقة عليها.

البند الثامن: توزيع الأعمال بين أعضاء اللجنة وتشكيل فرق عمل في الغرض

بعد تحديد البرامج والأنشطة المتبقية للإنجاز من الخطة التشغيلية للجنة لسنة 2022 وإقرار الأنشطة المقترحة فيه، اتفق أعضاء اللجنة على تعيين المكلفين بالإنجاز وعلى آجال التنفيذ، وتقرر توزيع الأعمال على الأجهزة وعلى فريقين:

- الفريق الأول: برئاسة جهاز الرقابة المالية والإدارية للدولة لسلطنة عمان وعضوية ديوان المحاسبة بدولة قطر ومحكمة الحسابات بالجمهورية الإسلامية الموريتانية، وديوان المحاسبة بالجمهورية اللبنانية وديوان المحاسبة بدولة الكويت.

- الفريق الثاني: برئاسة ديوان الرقابة المالية الاتحادي بجمهورية العراق وعضوية كل من الجهاز المركزي للمحاسبات بجمهورية مصر العربية ومحكمة المحاسبات بالجمهورية التونسية وديوان المحاسبة بالمملكة الأردنية الهاشمية.

- تكفل الفريق المتكون من السيد حيدر يوسف والسيدة شريفة قويدر والسيدة رانية ملكاوي بتنفيذ عناصر المشروع "1-3-9. نشر قصص نجاح الأجهزة في رقابتها على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة"، كما تمّ تكليف بعض الأجهزة والأمانة العامة بمشاريع مباشرة، ويشتمل المرفق رقم 4 على توزيع الأعمال على الأعضاء.

وتوصي اللجنة بعرض توزيع الأعمال بين أعضائها على أنظار المجلس التنفيذي للمصادقة عليه.

البند التاسع: النظر في مشاركة المنظمة بنشاط فريق عمل الرقابة البيئية للإننتوساي

ذكّر رئيس اللجنة بقرار المجلس التنفيذي رقم 2019/282 م.ت (58) اجتماعه 58 والذي وافق من خلاله على المقترح المقدم من لجنة الرقابة البيئية بتعديل خطتها التشغيلية المتعلقة بتنفيذ الأولوية الأولى للمخطط الإستراتيجي بإضافة أولوية فرعية تتعلق بمساندة الأجهزة الأعضاء ودعم قدراتها في مجال الرقابة على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. كما أقر المجلس في نفس الاجتماع - القرار رقم 2019/283 م.ت (58) - توسيع مجال مهام لجنة الرقابة البيئية للمنظمة لتشمل مجال التنمية المستدامة وإعادة النظر في تسمية لجنة الرقابة البيئية لتكون الرقابة على أهداف التنمية المستدامة.

وقد شارك رئيس لجنة الرقابة البيئية للمنظمة سابقا كمثل لها في فريق عمل الرقابة البيئية للإننتوساي بتقديم أنشطتها في مجال الرقابة البيئية، لكن بعد تعويض هذه اللجنة بلجنة الرقابة على أهداف التنمية المستدامة، لم يعد من الواضح الجهة المكلفة بالنشاط المذكور.

وبعد النقاش، أقر أعضاء اللجنة بأهمية تواجد المنظمة بهيكل المنظمات الدولية التابعة للإننتوساي ومنها فريق العمل المذكور

وتوصي اللجنة بمصادقة المجلس التنفيذي على مواصلة مشاركة المنظمة في فريق عمل الرقابة البيئية للإنٹوساي وتعيين الجهة التي ستمثل المنظمة في فريق العمل.

البند العاشر: النظر في نتائج مشاركة ممثل اللجنة في فريق العمل الذي كلف بإعداد المخطط الاستراتيجي 2023-2028

قدّم رئيس اللجنة إطار المشاركة في فريق العمل المذكور والمتمثل في قرار المجلس التنفيذي رقم 2020/301 م.ت (61) في نقطته 12 والتي تعلقت بمنهجية إعداد المخطط الاستراتيجي للمنظمة للفترة 2023-2028، حيث تولت لجنة الرقابة على أهداف التنمية المستدامة تعيين الجهاز المركزي للمحاسبات بجمهورية مصر العربية كممثل عنها ضمن الفريق المكلف بإعداد المخطط، وقد صادق المجلس التنفيذي في اجتماعه الثاني والستين ضمن النقطة 6 من القرار رقم 2021/315 م.ت (62) على هذا التعيين. وقد أعدّ ممثل اللجنة من الجهاز المركزي للمحاسبات بجمهورية مصر العربية تقريراً في الغرض (مرفق رقم 5) وتولى عرضه خلال الاجتماع، وتمّت المصادقة عليه من طرف أعضاء اللجنة بعد شكر ممثل اللجنة في الفريق على الجهد المبذول.

البند الحادي عشر: تحديد موعد انعقاد الاجتماع القادم

تمّ إرجاء تحديد موعد ومكان الاجتماع القادم إلى تاريخ لاحق حسب تطور الظروف المتعلقة بجائحة كوفيد-19.

وفي نهاية الاجتماع قدم رئيس اللجنة الشكر لأعضاء اللجنة وممثلي الأمانة العامة لما بذلوه من جهود لبلوغ أهداف اللجنة وحثّهم على مواصلة العمل على تنفيذ ما اتفق في شأنه حسب البرنامج الزمني المعتمد.

رئيس اللجنة

الأستاذ/ عبد الله علي الشيتان



مقرر اللجنة

السيد/ حسام الدين القزي
(مكلف بمهمة بالأمانة العامة)

